

ما الذي سيفعله الفلسطينيون؟

مروان كنفاني
مستشار الرئيس الراحل
ياسر عرفات

قد يكون عنوان المقال خادعا أو صادما للواقع الفلسطيني الحالي الذي يعرفه ويتخوف منه الجميع، فهناك احتمال يكاد يكون معدوما في برنامج وطني يمثل كل الفلسطينيين وفصائلهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهناك احتمال آخر يتمثل في وجود برنامجين، أحدهما من الضفة والآخر من غزة، وثمة احتمال في برنامج دولي لن يُقبل من جانب الفلسطينيين والإسرائيليين، أو برنامج أميركي يتم فرضه على الطرفين، أو كالعادة تترك الأمور كما هي وفق سريان الوضع الراهن، وربما، لا سمح الله، تندلع حرب إقليمية تعني الجميع من تبعات أي برامج أو اتفاقات.

تتضال الخيارات أمام الفلسطينيين بسبب فشل قياداتهم، وبالتحديد فريق السلطة الوطنية الذي تقوده حركة فتح، وفريق حركة حماس، وحركة الجهاد، في التوصل إلى اتفاق أو رؤية مشتركة، وبالتالي الالتفاف حول أهداف موحدة لمواجهة ما ينتظره الشعب الفلسطيني في الأشهر القليلة المقبلة.

الموقع في تلك الألفية العود إلى اتفاق أوسلو وما تلاه من اتفاقيات في عامي 1992 - 1993 وما أعقبهما، ولم يتم تنفيذها حتى الآن، وطرح أفكار أميركية وأوروبية جديدة، وهذا التوجه بالطبع لن يشمل كل الفلسطينيين ومؤسساتهم وأحزابهم، لأنه مخصص فقط لإسرائيل والصفحة الغربية. فهل يستكمل الاتفاق ليشمل الجميع بالتوصل إلى اتفاق جديد وشروط مؤلة مع حركتي حماس والجهاد؟ تكمن صعوبة التوصل إلى ذلك الهدف في الحاجة إلى حرب مع إيران تنتصر فيها الولايات المتحدة.

يسجل التاريخ أن الضربة القاصمة التي أصابت النضال الدامي وأرست الانقسام الفلسطيني لم تات من إسرائيل أو الولايات المتحدة، لكنها جاءت من الفلسطينيين أنفسهم ممثلين في أحزابهم وفصائلهم.

ولم تعد اليوم عملية فصل الضفة عن القطاع هدفا لإسرائيل أو أميركا، لأنه تحول بشكل واقعي وواضح هدفا لحماس، وربما حلا مقبولا ومرحبا للسلطة الوطنية في رام الله. فهل تعترف إسرائيل اليوم، كما اعترفت عام 1994 بوحدة الأرض في الضفة وغزة أو ما تبقى منهما؟

لا تتوافق الأحزاب الفلسطينية على برنامج تفاوض مشترك وموحد مع إسرائيل، ولا تتفق على برامج مشتركة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. فلا تقبل حركة حماس الاعتراف بأنها جزء من السلطة الوطنية. وترفض حركة فتح والسلطة الاعتراف بكون حماس جزءا أساسيا من التوليفة السياسية، وأنها فازت فعلا بصوت في القطاع والضفة في آخر انتخابات فلسطينية.

تتكامل الحركتان في خوض انتخابات عامة، رئاسية وبرلمانية، ويحكم كلاهما ما تمت السيطرة عليه من أرض وشعب، بلا دعم وتأييد وطني، بل بالقوة المطلقة، ويدفع كلاهما اقتناع بالاتجاه نحو الانفصال. فهل تعمل الأحزاب نحو توحيد العمل النضالي والسياسي؟ وهل لدى الأحزاب الفلسطينية أرضية مشتركة للتفاوض، بعد أكثر من عشر سنوات من الانفصال، للتوحد والاتفاق؟

تبدو في الأفق قريب جملة من التحديات الصعبة أمام مسيرة الفلسطينيين لتحقيق الحد الأدنى من مطالبهم الشرعية، هناك ضرورة لتجديد "التطبيع" العربي الإسرائيلي بما له وما عليه لصالح تأييد الأهداف الفلسطينية، بدلا من أن تتحول إلى تأييد كلامي أو حيايدي.

لقد حان الوقت لوضع حل للصمت الذي يغلب على قيادات فتح وحماس في مناقشة الخيارات المتاحة لتمتين القوة التفاوضية وتحشيد المؤيدين من الدول التي تكاد تشمل دول العالم بأسره. ليس القادم للصدام مع أحلام الفلسطينيين مزيدا من العمل المسلح، لأن كل الدول المؤيدة لهذا الاتجاه لا تقدر ولا تريد القتال.

UNEP
2020



الحوار الوطني في تونس.. دوران في حلقة مفرغة

وبالنتيجة، فإن البلاد ستدخل عام 2021 في حالة من التشتت وتحتاج إلى مبادرات لبناء تحالفات قوية قادرة على إحداث توازن مع حركة النهضة، التي تبدو إلى حد الآن هي المستفيد المباشر من استمرار الصراعات السياسية، فهي في الحكم منذ انتخابات أكتوبر 2011، وترشحها مختلف الاستطلاعات لأن تكون طرفا رئيسيا في أي انتخابات قادمة ما لم يتم تغيير القانون الانتخابي.

ولا شك أن حركة النهضة تستفيد من صراع مكونات ما بات يعرف بالتيار الوسطي، الذي يضم مجموعات وكتلا برلمانية تفرقت عن حزب نداء تونس الذي فاز بانتخابات 2014 من خلال نجاحه في تجميع القوى المناوئة للإسلاميين.

ورغم أن استطلاعات نوايا التصويت تعطي الحزب الدستوري الحزب موقعا متقدما، في أي انتخابات قادمة، إلا أن هذه الاستطلاعات لا تحجب حقيقة العناصر المؤثرة في الانتخابات، وهي أن انقسام الجبهة الوسطية سيؤدي إلى انقسام ناخبها أو دفعهم إلى المقاطعة، ما يوفر فرصة جديدة لحصول حركة النهضة على كتلة برلمانية وازنة.

ويمكن أن نستحضر هنا تجربة الانتخابات الرئاسية الأخيرة، حيث كانت استطلاعات الرأي تضع المرشح عبدالكريم الزبيدي في موقع متقدم تماما مثل يوسف الشاهد، لكن تحركهما داخل نفس الحزبان الانتخابي أفضى إلى خسارتهما من الدور الأول.

إن حل الأزمة السياسية في البلاد، لا يمر فقط عبر تغيير القانون الانتخابي، أو التخطيط للتحالف حول نتائج 2019 بتغيير الحكومة، والدعوة إلى انتخابات برلمانية مبكرة، فليس هناك ما يمنع من الحصول على نفع من المشهد، أي الوصول إلى برلمان مشنت وكتلة إسلامية وازنة تكون محددا في تشكيل الحكومة، ونعود إلى مربع "توافق الضرورة" الذي اضطر إليه نداء تونس في 2014 وقلب تونس في 2019 وربما الدستوري الحر في 2024 أو في انتخابات مبكرة.

مع العلم أن هذه الأحزاب قد وضعت في حملاتها التحالف مع حركة النهضة خطا أحمر، لكن التوازنات البرلمانية ووضع البلاد والمصالح الحزبية كلها عناصر تقود إلى القرار الصعب، أي بناء تحالف هجين مع الإسلاميين أو مع "قوى ثورية" يحول البلاد إلى ساحة للصراعات بدل أن يشرع في مهمة الإنقاذ.

إن الحوار الوطني على شاكلته الحالية سيظل يدور في حلقة مفرغة مثل القصة الشهيرة لـ"جمل بروطة" الذي يدور حول نفسه لاستخراج الماء في بئر مدينة القيروان.

إخراج البلاد من أزمتها، فهي تقترح حلولا بالمحافظة على مكونات الأزمة الحالية، والرئيس سعيد يريد مبادرة تعالج أساس الأزمة، وهي تغيير النظام السياسي كليا، من خلال إلغاء الديمقراطية القائمة على البرلمان إلى ديمقراطية شعبية تعيد إنتاج تجربة اللجان الثورية في حكم العقيد الليبي الراحل معمر القذافي.

كما أن مبادرة الاتحاد ستعمل قارب نجاة للتحالف البرلماني الذي يحرك حكومة الكونقراط من وراء الستار، وهو لا ما تريده مؤسسة الرئاسة، التي تراهن على أن استمرار الأزمة سيزيد من فرص الوعي الشعبي بالتغيير الجذري، وفضح منظومة الحكم الحالية والوقوف على حقيقة الأحزاب وارتباط أغلبها بقضايا فساد.

ويقطع موقف الرئيس سعيد الطريق على مبادرة هي الأكثر قدرة على تجميع الفرقاء والضغط من أجل تقديم تنازلات جديدة للخروج من أفق الأزمة، خاصة ما تعلق بوضع شروط لانتخابات جديدة تكون قادرة على إفراز برلمان مغاير عبر تغيير القانون الانتخابي.

كانت هذه المبادرة ستوفر فرصة ضغط حقيقية على حركة النهضة وحزب "قلب تونس" من أجل القبول بحكومة وحدة وطنية تؤمن إجراء انتخابات سابقة لأوانها، مثل ما جرى في الحوار الوطني سنة 2013 الذي أفضى إلى تشكيل حكومة مهدي جمعة التي استمرت إلى حدود انتخابات 2014.

وفيما تستمر مبادرة اتحاد الشغل استثناء ائتلاف الكرامة (الإسلامي الشعبي) من المشاركة في الحوار، تاتي الإشارات من مؤسسة الرئاسة التونسية إلى ضرورة استثناء حزب "قلب تونس" من هذا الحوار تحت عنوان رفض مشاركة "الفاستين"، في إشارة إلى وضعية رئيس الحزب نبيل القروي.

في مقابل ذلك تشترط النهضة استثناء حزب عبير موسى من الحوار الوطني، والأخيرة تقدم مبادرة تضع خطا أحمر أمام مشاركة النهضة وائتلاف الكرامة. وأي كانت مبررات كل جهة، فإن الشروط المسبقة لا تمنح فرصا لنجاح الحوار الوطني الذي سيتحول إلى لعبة لتسجيل النقاط على الخصوم، وعرقلة مبادرات الإصلاح خاصة ما تعلق بتغيير قانون انتخابي أعرج، وضع لبناء برلمان هدفه الوحيد هو إنتاج صراع حزبي وبيدولوجي يجعل الناس تنقم على الديمقراطية والانتقال السياسي في البلاد، بدل أن يكون عنصرا رئيسيا في تعميق هذا الانتقال وإشاعة الأمل في تغيير حقيقي.

(الحوار الوطني التونسي)

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

تدخل تونس العام الجديد وليس في الأفق أي مؤشر على استقرار سياسي في ظل استمرار الصراع بين مصالح متناقضة ورغبات شخصية في الانتقام لدى أغلب الوجوه السياسية التي تعتقد أنها هي الأولى بان تحكم، وإلا فإن الأسمم أن تحرق البلاد على أن تسلمها إلى خصومها السياسيين. وكل جهة تريد أن تبدو وكأنها هي المالكة لفتح الحل، ولذلك تتوالد مبادرات الحل والحوار من كل جهة سياسية، والهدف ليس التوصل إلى أرضية مشتركة تقضي إلى استقرار سياسي، ولكن إلى إفراق الساحة بمشايخ ومبادرات تريد كل جهة أن يتم التفاوض حولها واعتمادها منطلقا للحوار الوطني، وإلا فلا حوار ولا استقرار.

وتتشارك أغلب المبادرات في نقاط واضحة من أجل الوصول إلى الحل، لكنها تضم شروطا وأفكارا هادفة لتلغيم الحوار ودفعه إلى الفشل قبل عقده من خلال وضع خطوط حمراء أمام مشاركة هذا الطرف أو ذاك.

وإلى حد الآن نجد أن مختلف تلك المبادرات تستمد جل عناصرها من مبادرة حزب حركة مشروع تونس، الذي يرأسه محسن مرزوق الذي دعا إلى حوار وطني منذ مايو 2020، ثم توالى المبادرات بنفس الأفكار مع اختلاف الصياغات والشعارات التي تحف بها، لنجد مبادرة المعارض والسياسي البارز أحمد نجيب الشابي، ثم مبادرة التيار الديمقراطي لرعيمة المستنقيل محمد عبو، والتي عرضت بدورها مؤتمرا وطنيا للحوار الاقتصادي والاجتماعي، مروراً بمبادرة الاتحاد العام التونسي للشغل وصولاً إلى مبادرة حسونة الناصفي، رئيس كتلة الإصلاح في البرلمان، وعبير موسى رئيسة الحزب الدستوري الحر.

وإذا كانت مبادرة اتحاد الشغل قد حظيت بدعم واسع بسبب وزنه الاجتماعي والسياسي، فإن بقية المبادرات جاءت لتسجيل الحضور السياسي وقطع الطريق أمام أي أرضية حوار يذهب ريعها لفائدة جهة أخرى. كان يمكن أن توفر مبادرة اتحاد الشغل أرضية كافية لتنشيط الحوار الوطني والدفع نحو الاستقرار



الوقت حان لوضع حل للصمت الذي يغلب على قيادات فتح وحماس في مناقشة الخيارات المتاحة لتمتين القوة التفاوضية وتحشيد المؤيدين من الدول التي تكاد تشمل دول العالم بأسره

كلها أسئلة ملحة وتطرحها المعطيات الراهنة، ومن الضروري التفكير فيها، والبحث عن الآليات اللازمة للتعاظمي مع العامل الأكثر تأثيرا في الوضع الفلسطيني ويترك انطباعا إيجابيا على مجمل المهام المتعلقة بالإبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، هو مصير الانتخابات. فقد حان الوقت لبدء الترتيبات اللازمة لإضفاء شرعية على الأشخاص والأحزاب والحركات السياسية التي تحكم الشعب الفلسطيني.

تظل الانتخابات هي الطريق الوحيد لاستعادة وحدة الشعب وحقه في اختيار ممثليه عن جدارة، فالانتخابات التي يرسمها ويشرف عليها الذين فرضوا أنفسهم على السيطرة الحالية لا يمكن أن تؤدي إلى قيادة شرعية قادرة على حماية الشعب وضمان مستقبله، أو مؤهلة لتحشيد خلفه للوقوف إلى حقوقه وصون كرامته. يتحتم التوصل إلى توافق على تسليم الحكم والأمن، وترتيب مراقبة الانتخابات وحماية نتائجها، سلطة مستقلة قانونية ونزيهة، على غرار الانتخابات التي مارستها الشعب الفلسطيني عام 2006.

الجديد في التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي المنتظر أن يبدأ "حل الدولتين" قد يرى النور بعد أن وافقت معظم دول العالم على ذلك، وحيث أن هناك دولة (إسرائيلية) قائمة، فمن المتوقع أن توافق الولايات المتحدة وإسرائيل على الاعتراف بالدولة الفلسطينية لاستكمال هذا المبدأ، سواء شاركت حركة حماس أم لم تشارك.

يبود أن وضع قطاع غزة سوف يبدى موضوعا فلسطينيا - فلسطينيا، محكوما باتفاقات تهدئة ووساطات مصرية، ويستبعد حدوث تفاوض إسرائيلي مع حماس أو تفاوض تقوم به السلطة الفلسطينية مع الحركة حول مستقبل قطاع غزة. وسوف يبقى محور التفاوض حول حل الدولتين بين السلطة الوطنية وإسرائيل، بينما يبقى انضمام غزة للدولة الفلسطينية من عدمه شأنها محليا بحتا. لذلك ستكون المفاوضات المقبلة أصعب ما يمر به الشعب وأكثره ألما فوق ما يحمله من جراح.